الاستثمار في السكان الريفيين

المجلس التنفيذي
الدورة الرابعة والأربعون بعد المائة
روما، 14-15 مايو/أيار 2025

محاضر الاجتماع السادس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

الوثيقة: EB 2025/144/R.17

التاريخ: 8 مايو/أيار 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الأسئلة التقنية:

Allegra Saitto
المديرة والمراقبة المالية
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

محاضر الاجتماع السادس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

1- ترد في محاضر الاجتماع الحالي مداولات الاجتماع السادس والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، الذي عقد في 14 أبريل/نيسان 2025 بصيغة مختلطة. ووافقت اللجنة على المحاضر وجرت مشاركته مع المجلس التنفيذي للعلم.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر والصين وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومراقبون يمثلون كندا وفرنسا وسويسرا. وحضر الاجتماع أيضا مديرة الشؤون القانونية والحوكمة؛ ونائب الرئيس المساعد، كبير الموظفين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ومدير وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ والمديرة والمراقبة المالية، شعبة المراقب المالي؛ ومديرة مكتب المراجعة والإشراف؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ ورئيسة مكتب الشؤون الأخلاقية، مكتب الشؤون الأخلاقية؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال (AC 2025/176/R.1) - للموافقة

3- اعتُمد جدول الأعمال من دون إدخال أية تعديلات عليه.

البند 3 من جدول الأعمال – القوائم المالية للصندوق - للاستعراض

(أ) استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (بما في ذلك جلسة مغلقة مع المراجع الخارجي، إذا اقتضى الأمر) (AC 2025/176/R.2 + Add.1 + Add.2 + Add.3)

(ب) الكشف عن استدامة الصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 (AC 2025/176/R.3)

(ج) الاستعراض الرفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده لعام 2024 (AC 2025/176/R.4)

4- عرضت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال مشيرة إلى رأي المراجعة غير المشفوع بتحفظات الذي أبداه المراجع الخارجي بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024. وبالنسبة للسنة المالية 2024، أكدت الإدارة الفعالية التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة مع شهادة مستقلة من المراجع الخارجي.

5- وحددت الإدارة العوامل الرئيسية للوضع المالي للصندوق والنتائج المبلغ عنها، وأشارت إلى أن الحالة المالية الشاملة سليمة وأنه يجري رصد الجدوى الطويلة الأجل بشكل وثيق. وأُشير إلى أنه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، كانت جميع النسب المالية تندرج ضمن حدود عتبات سياسة الصندوق وأن سيولة الصندوق كانت كافية لتمويل احتياجات الصرف.

6- وقدّم المراجع الخارجي تفاصيل عن أعمال المراجعة التي أجراها وأكد أنه، في إطار إجراءات مراجعة الحسابات المعتادة، لم يتبين وجود أي شبهات تدليس أو مخالفات.

7- وطلب أعضاء اللجنة مزيدا من التفاصيل عن تقلبات أسعار الصرف، واتجاهات المنح ومصروفات الاستشارات، والمخاطر المتصلة بالقروض المتعثرة. وطلبوا أيضا توضيحا بشأن أثر التقلبات الأخيرة في الأسواق على حافظة استثمارات الصندوق. وطلب الأعضاء توضيحا بشأن خطاب تصديق الإدارة بشأن فعالية الضوابط الداخلية والخطاب الخاص بتمثيل إدارة المراجع الخارجي. وطلب أحد أعضاء اللجنة توضيحا بشأن الحاشية الواردة في الصفحة 6 من الاستعراض الرفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده.

8- وقدّمت الإدارة مجموعة من التوضيحات مشيرة إلى أن الصندوق أجرى عملياته بعملات مختلفة، بينما احتفظ بسجلات المحاسبة بالدولارات الأمريكية. ولطالما أسفر تحويل الأصول إلى الدولارات الأمريكية لأغراض الإبلاغ عن تحركات في أسعار الصرف تبدو كأرباح وخسائر غير محققة في قائمة الدخل الشامل للصندوق، وسوف تتلاشى هذه التحركات على المدى المتوسط إلى الطويل. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن نفقات الخدمات الاستشارية سجلت انخفاضا مقارنة بالسنوات السابقة. وفضلا عن ذلك، شكلت المنح المقدمة إلى البلدان المثقلة بالديون المصدر الرئيسي للنتائج السلبية السنوية، واعتبر ذلك جزءا من سيناريوهات التخطيط المالي وتجديد موارد الصندوق. وأوضحت الإدارة أن التعرض في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا للقروض المتعثرة يعزى أساسا إلى اليمن. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن مكتب المراجعة والإشراف والمراجع الخارجي قد اختبرا فعالية الضوابط الداخلية المفروضة على إعداد التقارير المالية اختبارا كاملا ولم يبلغ أي منهما عن وجود أوجه قصور. وأكدت الإدارة أن البلدان التي تدعم تخفيف عبء ديون الصومال هي بلجيكا وألمانيا وإيطاليا والسويد. وسيصدر تصويب في هذا الصدد للوثيقة AC 2025/176/R.4. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن تقلبات السوق في عام 2025 لم تؤثر في حافظة الاستثمارات.

9- وأكد المراجع الخارجي أن خطاب الإدارة السنوي سيقدم في اجتماع لجنة مراجعة الحسابات في يونيو/حزيران 2025.

10- وقدمت الإدارة التقرير الأول للكشف عن الاستدامة، مشيرة إلى أن هذه هي الخطوة الأولى نحو الاعتماد الكامل للمعايير الدولية للإبلاغ المالي بشأن الاستدامة، وضمان مراجعة الحسابات، ومواءمة أفضل الممارسات في هذا المجال، كما هو مقرر لعام 2026 (بالإشارة إلى السنة المالية 2025). وأحاطت الإدارة علما بالجهود المؤسسية الجماعية التي بذلت في إعداد التقرير.

11- وأحاطت لجنة مراجعة الحسابات علما بالوثيقة وبالطلب المقدم بشأن تعديلها لتوضيح أن خريطة الطريق لتحقيق المواءمة مع اتفاق باريس ستُعرض على المجلس التنفيذي للعلم فقط، وليس للموافقة عليها.

النتيجة والمتابعة:

12- واعتُبر أن الوثيقة AC 2025/176/R.2 وضميمتيها قد استُعرضت، وستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليها، ثم إلى دورة مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2026 للعلم. وأحيط علما بالوثيقة AC 2025/176/R.4 وستقدم إلى المجلس للعلم، رهنا بتنقيح الحاشية الواردة في الصفحة 6. وستقدّم الوثيقة AC 2025/176/R.3 إلى دورة المجلس التنفيذي للعلم، رهنا بالتنقيح المشار إليه في الفقرة 11 أعلاه.

البند 4 من جدول الأعمال – التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2024 ومقدمة موجزة عن الرؤية الجديدة لمكتب المراجعة والإشراف (AC 2025/176/R.5 + Corr.1) - للاستعراض

13- قدم مكتب المراجعة والإشراف التقرير السنوي لعام 2024، مشيرا إلى أن هذا العام كان عام تغييرات مهمة بالنسبة إلى الصندوق، تميز بإعادة المعايرة وتسريع اللامركزية، في سياق من عدم الاستقرار الخارجي والتقدم التكنولوجي السريع.

14- وشرع مكتب المراجعة والإشراف، سعيا منه إلى تعزيز أثره، في استعراض نموذج تشغيله وتحديث رؤيته ورسالته، مشددا على التحول نحو ضمان استراتيجي قائم على تقييم المخاطر، وعلى عمل استقصائي أكثر اتساما بالطابع الاستباقي من شأنه أن يدعم التعلم المؤسسي. وعرض التقرير بإيجاز هذه التوجهات الاستراتيجية لعام 2025، وتقرر إجراء مزيد من المناقشة في اجتماع يونيو/حزيران.

15- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لعمل مكتب المراجعة والإشراف ورحبوا بالتقرير السنوي، ونوهوا بالتحسينات التي أدخلت على شكله وبتضمينه معلومات مفصلة عن القضايا المغلقة. وحظيت رؤية مكتب

المراجعة والإشراف ورسالته المحدّثتين بترحيب إيجابي، وأبدى الأعضاء اهتمامهم بمناقشة التوجه الاستراتيجي في الاجتماعات المقبلة. وأيد الأعضاء التحول نحو نهج إشرافٍ قائم على المخاطر وذي قيمة مضافة، وشجعوا مكتب المراجعة والإشراف على مواصلة مواءمة عمله مع الأولويات المؤسسية.

16- وطرح عدة أعضاء أسئلة بشأن تغطية المخاطر الرئيسية. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه واثق بأنه يقوم بتغطية المجالات الرئيسية، ولكن الصورة الكاملة ستقدم من خلال عملية تحديد ضمان المخاطر المقرر إجراؤها في عام 2025. وستدرس هذه العملية المخاطر الرئيسية وتغطيتها عبر خطوط الضمان الثلاثة من أجل تجنب الازدواجية وسد الثغرات المحتملة.

17- وأُعرب عن بعض الشواغل أيضا إزاء توقيت تنفيذ توصيات المراجعة. وأكد مكتب المراجعة والإشراف أن غالبية التوصيات ذات الأولوية العالية قد نُفذت؛ وكان عدد التوصيات غير المنفذة في نهاية العام منخفضا، ويتابع مكتب المراجعة والإشراف تنفيذ هذه التوصيات متابعة حثيثة. وتتعلق جميع التوصيات المتبقية، باستثناء واحدة، بتوصيات ذات أولوية عادية مقترنة بتعرض منخفض للمخاطر. ولتعزيز المساءلة، رحب مكتب المراجعة والإشراف باقتراح اللجنة بأن يحضر المديرون المعنيون اجتماعات اللجنة لشرح أسباب التأخير في تنفيذ توصيات المراجعة.

18- وتتعلق التوصيات المتبقية بتوصيات ذات أولوية عادية مقترنة بتعرض منخفض للمخاطر. ورُحب باقتراح اللجنة دعوة الأطراف الإدارية المسؤولة إلى مناقشة تنفيذ التوصيات المتبقية. وكانت الحاجة إلى ترحيل بعض الأنشطة إلى عام 2025 نتيجة للتغيّرات العديدة التي شهدها الصندوق، مما أدى إلى استغراق بعض الأنشطة وقتا أطول من المتوقع. ومن المتوقع أيضاً حدوث بعض التأخيرات الطفيفة في إنجاز خطة مراجعة الحسابات لعام 2025 لأن مكتب المراجعة والإشراف يُدخل تغييرات منهجية في طريقة عمله. وأكّد مكتب المراجعة والإشراف للجنة أن ذلك لن يكون له أثر سلبي على الإشراف لأن الوضع الداخلي والخارجي وبيئة المخاطر تخضع لاستعراض مستمر.

19- وفيما يتعلق بازدياد عدد حالات التحقيق، لم يعتبر مكتب المراجعة والإشراف أن هذا الأمر يعكس ازديادا في عدد المخالفات، بل عزا ذلك إلى أنشطة التوعية الاستباقية التي نُفذت داخل الصندوق وفي أوساط الشركاء المنفذين. وقد حسنت هذه الجهود فهم إطار مكافحة الفساد في الصندوق وساهمت في زيادة معدلات الإبلاغ، وهو ما اعتبره مكتب المراجعة والإشراف تطورا إيجابيا يعزز نزاهة عمليات الصندوق ويعكس الثقة المتزايدة بآليات التحقيق التي يطبقها المكتب. ويمكن في الوقت نفسه تحسين التنسيق مع مكتب الشؤون الأخلاقية وشعبة الموظفين والثقافة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، مما يؤثر في عدد الحالات. ويمثل ارتفاع عدد الحالات المثبتة تطورا إيجابيا ويظهر بوضوح قدرة الفريق والدعم المقدم في الميزانية.

20- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن الحالات المتعلقة بالتوريد تندرج في فئة ”الممارسات المحظورة“ وأن الزيادة الأخيرة في الشكاوى المتعلقة بالاحتيال تتعلق بإساءة استخدام اسم الصندوق في رسائل إلكترونية احتيالية. وقد أحيلت هذه الشكاوى إلى مكتب المستشار العام لاتخاذ مزيد من الإجراءات. كما عمل مكتب المراجعة والإشراف مع شعبة التواصل لإعداد رسائل نُشرت على قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالصندوق. ويُعتقد أن الزيادة في البلاغات الواردة من ”أطراف خارجية أخرى“ تعكس حالات احتيال وبلاغات من موظفي المشروع الذين لم يرغبوا في الكشف عن هويتهم أو انتمائهم إلى المشروع.

21- وفيما يتعلق بالتعلم المؤسسي، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه يعمل على نشر نتائج التحقيقات إلى الشُعب المعنية بمزيد من المنهجية، وأن إطلاع الجهات الخارجية على هذه المعلومات لا يزال محدودا بسبب القيود القانونية. ومع ذلك، نُقلت الدروس العامة والعلامات التحذيرية من خلال دورات تدريبية منظمة مع النظراء على الصعيدين الداخلي والوطني.

22- وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، شرع مكتب المراجعة والإشراف في استكشاف إمكانية دمج الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية، بالتنسيق مع شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستفادة من التقدم الذي أحرزته وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأغذية العالمي واليونيسف.

23- وردا على استفسار، أفاد مكتب المراجعة والإشراف بأن آخر المستجدات التي أبلغت عنها الإدارة تشير إلى أنه يجري وضع نهج دينامي جديد لتخطيط شؤون القوى العاملة، يستند إلى التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، على أن يبدأ تنفيذه بين عامي 2025 و2026. وفي غضون ذلك، أجريت مشاورات إلكترونية وعقدت اجتماعات شهرية لتحسين عملية اتخاذ القرارات والتخطيط.

24- وفيما يخص الشكاوى المتعلقة بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، أوضح مكتب المراجعة والإشراف أنه يدير الخطوة الثالثة والأخيرة من عملية التصعيد. ولم ترد حتى الآن أي شكوى، ولكن وُضعت قائمة بأسماء خبراء استشاريين للاستعانة بهم عند الحاجة.

25- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة وتصويبها قد استُعرضا وسيُنشران على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء على أن يكون الاطلاع عليهما متاحا لممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي فقط. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى مواصلة مناقشة رؤية مكتب المراجعة والإشراف في اجتماعها المقرر عقده في يونيو/حزيران.

البند 5 من جدول الأعمال – التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الشؤون الأخلاقية في الصندوق لعام 2024، بما في ذلك تحديث عن نهج الصندوق إزاء منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له (AC 2025/176/R.6) - للاستعراض

26- أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتقرير السنوي الذي قدمه مكتب الشؤون الأخلاقية وأشادوا بالتقدم المحرز، بما في ذلك التنفيذ الناجح للمبادرات الرئيسية مثل لقاءات مكتب الأخلاقيات المفتوحة وزيادة التفاعل مع الموظفين، مما ساهم في تعزيز الوعي والثقة بمكتب الشؤون الأخلاقية. وشددوا على أن القيادة البارزة لرئيس الصندوق كانت عاملا مهما في تحديد التوجه العام وتعزيز السلوك الأخلاقي في جميع أقسام المنظمة. وأشيد بتخصيص موارد إضافية لإدارة حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأثيرت أسئلة بشأن إقبال الصندوق على المخاطر فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية المتخذة بشأن ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ثبتت صحتها. وشدد الأعضاء على أن الشفافية في متابعة الإجراءات التأديبية يمكن أن تعزز الثقة بالعملية، لا سيما بالنظر إلى احتمال النقص في الإبلاغ عن جميع الحالات.

27- وشدد الأعضاء على ضرورة مواصلة تحسين الإبلاغ بالتوازي مع آليات الدعم مثل الإجراءات المنقحة لحماية المبلغين عن المخالفات. وأقروا بأن التحديات المستمرة التي تعترض الوصول إلى الأفراد على مستوى المجتمعات المحلية أو المشروعات، لا سيما أولئك الذين يعملون مع شركاء منفذين أو داخل وكالات حكومية في الميدان، تتطلب بذل جهود متضافرة. واقترح الأعضاء زيادة التواصل مع الشركاء وإجراء حوار مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية لتعزيز أفضل الممارسات النظامية والمساءلة المشتركة. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضا في معالجة القضايا التي تتجاوز العمليات الداخلية للصندوق.

28- وأيدت اللجنة أهمية الوقاية باعتبارها أولوية استراتيجية لعام 2025 وما بعده، لا سيما لتجنب مخاطر تراكم الحالات والحفاظ على الثقة. واستفسر الأعضاء عن تحديد موضع الصندوق مقارنة بالمنظمات النظيرة من أجل فهم أداء الصندوق على نحو أفضل من حيث مستويات الإبلاغ والسياسات والممارسات. وفي هذا السياق، اعتُرف بأن تنفيذ توصيات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، لا سيما التوصيات التي تركز على اعتماد نهج يتمحور حول الضحايا، يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام.

29- وردا على السؤال المتعلق بإقبال الصندوق على المخاطر، أكد مكتب الشؤون الأخلاقية مجددا سياسة الصندوق بعدم التسامح إطلاقا مع سوء السلوك الجنسي، مشددا على أن هذا الموقف يتجلى في الإجراءات المتخذة

لمكافحة سوء السلوك، بما في ذلك الفصل الفوري من الخدمة وتعليق شركاء منفذين. وأوضح مكتب الشؤون الأخلاقية أن حصائل جميع التحقيقات، بما في ذلك تلك التي جرى حلها بطريقة غير رسمية، أبلغ عنها مكتب المراجعة والإشراف، وأنه جرى الاسترشاد بالدروس المستفادة في الاستجابات والنُهُج المتّبعة في الحالات الجديدة. وقد عُزّزت إجراءات حماية المبلغين عن المخالفات، وشملت المبلغين الخارجيين، وسيُدرج النهج الذي يتمحور حول الضحايا في السياسة المنقحة لمنع سوء السلوك الجنسي. وعزز التعاون مع مكتب المدافِعة عن حقوق الضحايا في الأمم المتحدة تنفيذ هذا النهج ورصده على صعيد السياسات.

30- وبالنظر إلى تأثير اللامركزية، أوضح مكتب الشؤون الأخلاقية أن الزيادة في عدد الحالات ترتبط بزيادة الثقة وتحسين آليات الإبلاغ، بما في ذلك الإبلاغ دون الكشف عن الهوية. وتعاون مكتب الشؤون الأخلاقية على نحو استباقي مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعمل عن كثب مع إدارة العمليات القطرية، بما في ذلك زيارة المكاتب الإقليمية لضمان التوعية بشأن سياسات الصندوق وآلياته فيما يخص المساءلة والإبلاغ. ونُشرت مواد إعلامية على نطاق واسع وجرى التشجيع على ترجمتها إلى اللغات المحلية لضمان قدرة موظفي المشروعات والمجموعات المستهدفة على فهمها. ويعتمد الصندوق أيضا نهجا قائما على تقييم المخاطر لتكييف الدعم في مختلف الأقاليم على أساس التحديات الخاصة بكل سياق. ومن المرجح أن يؤدي تحويل التركيز إلى الوقاية، مع تدريب المديرين وإجراء تدخلات مبكرة، إلى انخفاض عدد الحالات في المستقبل. ونظرا إلى الطابع السري للأنشطة التي تضطلع بها مكاتب الشؤون الأخلاقية، لم يكن من الممكن إجراء مقارنة مفيدة بين أنشطة الصندوق وأنشطة المنظمات المماثلة. ومع ذلك، أكد مكتب الشؤون الأخلاقية للجنة أن جميع الادعاءات المقدمة عولجت في الوقت المناسب.

31- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وستقدَّم إلى الدورة الرابعة والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي للعلم.

البند 6 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السابع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2025/176/R.7) - للاستعراض

32- استعرضت اللجنة مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع السابع والسبعين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات، المقرر عقده في يونيو/حزيران، كما وردت في الوثيقة AC 2025/176/R.7، ووافقت عليها مع إضافة بند بشأن الأثر المحتمل لإصلاحات الأمم المتحدة على الصندوق تحت بند "مسائل أخرى". وستُستشار الإدارة بشأن إمكانية تقديم تحديث موجز في اجتماع يونيو/حزيران، على أن تُجرى مناقشة أكثر تفصيلا في الاجتماع الثامن والسبعين بعد المائة.

33- **الحصيلة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وسيُدرج جدول الأعمال المحدَّث في الوثيقة AC 2025/176/R.7/Rev.1.

البند 7 من جدول الأعمال - تقرير عن وضع مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (AC 2025/176/R.8) - للعلم

34- قدمت الإدارة تحديثا عن وضع مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وأفادت بأن مجموع التعهدات المقدمة حتى 11 أبريل/نيسان 2025 بلغ 1.44 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 77 في المائة من المستوى المستهدف لتجديد الموارد - بزيادة قدرها 12 في المائة عن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وأشير إلى أنه في 11 أبريل/نيسان 2025، بلغ مجموع وثائق المساهمة المودعة 1.05 مليار دولار أمريكي، وبلغت المدفوعات المتلقاة من الدول الأعضاء 362 مليون دولار أمريكي.

35- وأقر أعضاء اللجنة بأن الحجم الإجمالي للموارد المتعهد بها كان مرتفعا على نحو غير مسبوق.

36- **الحصيلة والمتابعة:** أُحيط علما بالتحديث الذي سيُقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة لاستعراضه.

البند 8 من جدول الأعمال – مسائل أخرى

(ب) تحديث بشأن معاملات الإصدارات الخاصة المقترحة في الصندوق

37- قدمت الإدارة تحديثا عن معاملات الإصدارات الخاصة المقترحة في الصندوق، مشيرة إلى موافقة المجلس التنفيذي، عن طريق التصويت بالمراسلة، على ثلاثة مستثمرين في الإصدارات الخاصة يندرجون في فئة المؤسسات فوق الوطنية. وقد استوفى المستثمرون الثلاثة جميع معايير إطار الاقتراض المتكامل.

38- **الحصيلة والمتابعة:** أحاطت اللجنة علما بالتحديث.